Warith Scientific Journal

قراءات محاسبية تحليلية في القوائم المالية للبنك المركزي العراقي في ظل إرتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي

Analytical Accounting Readings in the Financial Statements of the Central Bank of Iraq in Light of the High Exchange Rate of the US Dollar Against the Iraqi Dinar

م. د. محمد عبد علي آل فتح الله
Mohammed Abd Ali M.A. Al Fattehallah
جامعة وارث الأنبياء- كلية الإدارة والإقتصاد
College of Administration and Economics, University of Warith Alanbiyaa, Iraq
Mohammed.a@uowa.edu.iq

المستخلص

إن تبادل أي عملة أجنبية في مجال اي بلد سيؤدي حتماً إلى إضعاف العملة الوطنية، لذا كان الهدف الرئيسي من البحث هو بيان دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في خلق الفجوة بين سعر صرف الدولار الأمريكي، مقابل الدينار العراقي، وهذا صار حديث الساعة، وقد ألقى بظلاله على المستوى المعاشي للفرد العراقي، وأصبح محل إهتمام الأكاديمين والمختصين وغيرهم.

ومن خلال قراءة القوائم المالية للبنك المركزي العراقي للفترة من 2016 ولغاية 2022 [1]. ولتحقيق فرضية البحث تم تحليل البيانات المالية المعلنة للبنك المركزي العراقي، وقد تم التوصل إلى إستنتاجات متعددة، كان من أهمها: إن البنك المركزي تناط مهمة مراجعة حساباته إلى إحدى شركات المحاسبة (Big Four) [2]، وهذا يُعَد من المؤشراتِ الإيجابية على موثقية التقارير المالية التي يعدّها البنك المركزي العراقي، فضلاً عن إرتفاع المنحنى البياني لإحتياطي الذهب من (3,627,247) مليون دينار، إلى (11,020,655) مليون دينار للفترة من (2016- 2022)، وإرتفاع أجمالي موجوداته من (76,544,213) مليون دينار إلى (205,746,073) مليون دينار للفترة ذاتها، إلاّ إن هناك مؤشراً سلبياً ظهر واضحاً في قوائمه المالية، أسهم بشكل مؤثر بأرتفاع الأسعار والضغط بأتجاه التضخم، فضلاً عن إرتفاع أسعار صرف الدولار مقابل الدينار في السوق المحلي، ألا وهو ضخامة النقد المصدر للتداول من قبل البنك المركزي، إذ أصبح (87,561,568) مليون دينار في نهاية عام 2022، بعد أن كان (45,231,515) مليون دينار في عام 2016.

وبناءً على الإستنتاجات أعلاه، تم وضع توصيات كان من أهمها : تقليص النقد المصدر للتداول إلى الحد الأدنى، والعمل على رفع الفائدة على حسابات التوفير، وتنفيذ جميع الحوالات الخارجية عبر شركات التحويل المالي العالمية (MoneyGram ، Western Union) [3] ، و تفعيل القوانين الرادعة بمكافحة جرائم غسيل الأموال.

الكلمات المفتاحية: أحتياطي الذهب، النقد لدى البنوك المركزية، النقد المصدر للتداول.

Abstract

The exchange of any foreign currency in any country will inevitably lead to the weakening of the national currency, so the main goal of the research was to explain the role of the monetary policy of the Central Bank of Iraq in creating the gap between the exchange rate of the US dollar against the Iraqi dinar,

[1] لم تنشر البيانات المالية لعام 2023 لغاية أعداد هذا البحث.
[2] هي تسمية تطلق على أكبر أربع شركات محاسبة وخدمات مهنية في العالم، والذين يقومون بإجراء التدقيق لمعظم الشركات العامة في العالم.

[3] MoneyGram هي شركة أمريكية ودولية للمدفوعات وتحويل الأموال من نظير إلى نظير ومقرها في دالاس، تكساس.
Western Union هي شركة خدمات مالية أمريكية متعددة الجنسيات يقع مقرها الرئيسي في دنفر، كولورادو.

and this has become the talk of the hour. It has cast a shadow on the standard of living of the Iraqi individual, and has become the focus of attention of academics, specialists and others.

By reading the financial statements of the Central Bank of Iraq for the period from 2016 to 2022 [1]. To achieve the research hypothesis, the announced financial statements of the Central Bank of Iraq were analyzed, and several conclusions were reached, the most important of which is: The Central Bank assigns the task of auditing its accounts to one of the "Big Four." Accounting companies [2], and this is considered one of the positive indicators of the reliability of financial reports, which are prepared by the Central Bank of Iraq, in addition to the increase in the graph of gold reserves from (3,627,247) million dinars, to (11,020,655) million dinars for the period from (2016-2022), Its total assets increased from (76,544,213) million dinars to (205,746,073) million dinars for the same period. However, there was a negative indicator that appeared clearly in its financial statements, which contributed significantly to the rise in prices and pressure towards inflation, in addition to the rise in the exchange rates of the dollar against the dinar in the local market, which is what caused the huge amount of cash issued by the Central Bank for circulation, as it became (87,561,568) million dinars at the end of 2022, after it was (45,231,515) million dinars in 2016.

Based on the previous conclusions, recommendations were made, the most important of which are: reducing cash issued for circulation to a minimum, working to raise interest on savings accounts, and implementing all external transfers through international money transfer companies (MoneyGram, Western Union). [3], and activating deterrent laws. Combating money laundering crimes.

Key words :Gold reserves, cash in central banks, and cash in circulation.

1- المقدمة

إنّ من أهم الأهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي هو ضمان إستقرار الأسعار المحلية وتعزيز نظام مالي مستقر في تنفيذ السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، فضلاً عن خزن وإدارة احتياطيات الدولة من الذهب، وإصدار العملة العراقية وإدارتها (www.cbi.iq/page/40)، وقد أُجريّت تغييرات في تشريعات البنك المركزي وعملياته المصرفية لتعزيز سيطرته على عرض النقود، فضلاً عن منح الثقة للمصارف من حيث الاختيارات والشروط الواجب اتباعها لإدارة السيولة. ألاّ أنّ كل تلك المحاولات كانت تواجِه صعوبات ومُعرقِلات في التطبيق أما محلية أو خارجية، مما أضعفَ قدرات البنك المركزي العراقي في سرعة معالجة تلك الفجوّة بين سعر صرف الدولار المُعلّن وسعره في السوق المحلية.

وعبر أستقراء القوائم المالية المُعلنة من قبل البنك المركزي على موقعه الرسمّي، تبين أن هناك مؤشرات تدل على إن البنك المركزي العراقي، قد أسهم في زيادة تلك الفجوة بين سعر صرف الدولار المُعلّن وسعره في السوق المحلي، من خلال الكتلة النقدية المصدرة للتداول والمدرجة في جانب المطلوبات من قائمة مركزه المالي البالغة (87,561,568) مليون دينار عراقي،[4] وهذا المقدار الضخم من النقد المصدر صار من الصعب السيطرة عليه وتوظيفه والمناورة به للتحكم بسعر الصرف.

---

[1] Financial statements have not been published in 2023 at the time of this paper.

[2] It is the designation given to the world's four largest accounting and professional services firms, who audit most of the world's public firms.

[3] MoneyGram. is an American and international peer-to-peer payments and money transfer company headquartered in Dallas, Texas.
Western Union is an American multinational financial services company headquartered in Denver, Colorado.

[2] CBI 2022 Signed Arabic FSs.docx

و ركز الباحث على جملة من الاهداف، كان من أهمها التعرف على اهم عناصر المركز المالي للبنك المركزي للفترة من 2016 – 2022 المتعلقة باحتياطي العملة والكتلة النقدية المصدرة، والتعرف على المنحنى البياني لكمية النقد المصدر عن الفترة ذاتها، ومن خلاله سعى إلى تحقيق فرضيات البحث، وعليه فقد تم تقسيم البحث على محاور متعددة : تناول الاول: منهجية البحث، والثاني: الإطار النظري للبحث، اما المحور الثالث: فكان تقييم وتحليل متغيرات البحث، والمحور الأخير الرابع : الإستنتاجات والتوصيات والمصادر.

2- منهجية البحث

2-1 مشكلة البحث:

إنّ إرتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي في السوق المحلّية. اسس لوجود فجوة بين سعر صرف الدولار المُعلّن من البنك المركزي وسعره في السوق المحلي.، فكانت تساؤلات المشكلة تتمحور في :

- هل السياسة النقدية للبنك المركزي أسهمت في زيادة الفجوة الرقمية بين سعر صرف الدولار الأمريكي، مقابل الدينار العراقي.؟
- هل الفجوة بين سعر صرف الدولار الأمريكي، مقابل الدينار العراقي، لها تأثير في قائمة المركز المالي للبنك المركزي؟

2-2 أهمية البحث:

تكمن الأهمية في إنها محاولة علمية تحليلية، متواضعة تكاد تكون الأولى من نوعها تتناول عدم أستقرار سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي وخلق فجوة بينهما وإنعكاس ذلك على المركز المالي للبنك المركزي، فضلاً عن أهمية سعر الصرف للافراد على مستوى قدرتهم الشرائية، والشركات في عدم ملاءمة اتخاذ القرارات الاستثمارية، والحكومات من ناحية ضُعف سيطرتها على تذبذب أسعار الصرف في السوقِ المحلّية وضُعف التحكم في الكتلة النقدية المُصدّرة والبالغة (87,561,568) كما هي ظاهرة في آخر قائمة للمركز المالي والتي أعلّن عنها البنك المركزي العراقي على موقعه الرسمي في عام (2022).

2-3 فرضيات البحث

أ. لايوجد تأثير للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في الفجوة بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي، في المركز المالي للبنك المركزي العراقي.

ب. يوجد تأثير للسياسة النقدية في الفجوة بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي، في المركز المالي للبنك المركزي العراقي.

2-4 أهداف البحث:

- بيان دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في خلق الفجوة بين سعر صرف الدولار الأمريكي، مقابل الدينار العراقي.
- بيان أثر الفجوة بين سعر صرف الدولار الأمريكي، مقابل الدينار العراقي، في قائمة المركز المالي للبنك المركزي
- الاطلاع على التطور التاريخي لقيمة العملة العراقية.
- التعرف على اهم عناصر المركز المالي للبنك المركزي للفترة من (2016 – 2022) المتعلقة باحتياطي العملة والكتلة النقدية المصدرة.

- الأطلاع على المنحنى البياني لكتلة النقد للفترة من (2016 – 2022).
- التعرف على كمية النقد المصدر.
- لماذا لا يمكن تسمية السوق المحلية لصرف الدولار بالسوق الموازي؟
- الاطلاع على الاستنتاجات والتوصيات.

2-5 منهج البحث: أستند على منهجين:

- المنهج الوصفي، إذ تم الأعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، والتقارير المدققة من إحدى شركات Big (4) العالمية، وهي شركة Ernst & Young (EY) ،ومجموعة من المصادر العربية والاجنبية فضلاً عن الاطلاع على مواقع الانترنيت ليغطي محتويات الجانب النظري للبحث .
- المنهج الاستقرائي التحليلي للقوائم المالية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي من عام (2016) وهي السنة التي ابتدأ فيها العراق بالزام الوحدات الإقتصادية باتباع معايير المحاسبة الدولية ولغاية اخر نشر للبيانات المالية والمتاحة على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31.

2-6 انموذج البحث:

2-7 مجتمع وعينة البحث:

- **مجتمع البحث** : القطاع المصرفي، تم أختياره لما له من إثر كبير في توفير السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني.
- **عينة البحث** : البنك المركزي العراقي.

2-8 حدود البحث :

1. **الحدود المكانية:** يُعد القطاع المصارفي ميداناً تطبيقياً للبحث.
2. **الحدود الزمانية**: إنّ الفترة الزمنية تبدأ من 2016 وهي السنة التي عُدت منطلقاً إلزامياً لتطبيق المعايير الدولية، ولغاية31/ 12/ 2022 حيث توافر آخر قوائم مالية يُعلنها البنك المركزي على موقعه الرسمي.

2-9 الصعوبات والمحددات: التي واجهت مرحلة إعداد البحث كان أبرزها:

1. يقع البحث ضمن حدود زمانية حدثت فيها احداث أضرت بالقياس منها ازمة جائحة كوفيد 19 في نهاية 2019 والتي تسببت في توقف كبير في الأنشطة الحياتية والاقتصادية.
2. التشريعات القانونية والمحددات السياسية والاجتماعية.

3- الإطار النظري:

3-1 نبذة تاريخية عن تطور سعر الصرف الدينار العراقي: (https://www.cbi.iq/page/37)

- في عام 1931 أُنشيء مجلس (عملة العراق) في بريطانيا- بأمر البلاط الملكي البريطاني- لإصدار عملة ورقية، وتم تعزيزه من خلال ربطه بالباون البريطاني وبسعر تعادلي لغاية عام 1959، وقد تم الاحتفاظ بأحتياطي منها. وقد انتهج هذا المجلس سياسة نقدية تحفظية بالاحتفاظ باحتياطيات عالية كغطاء للدينار.
- عام 1947 تأسس المصرف الوطني العراقي، والغي مجلس العملة في عام 1949.
- عام 1956 اصبح المصرف الوطني العراقي هو البنك المركزي العراقي.
- عام 1959 فك إرتباط الدينار العراقي من الباون البريطاني، وتحول ربط العملة الى الدولار الامريكي وبسعر (دينار = 2.8 دولار.)
- عام 1971 و 1973، وعلى اثر انخفاض قيمة الدولار ارتفعت قيمة الدينار العراقي الى ما يعادل (دينار = 3.3778 دولار) .
- كذلك في1978 ادى تخفيض 5% من قيمة الدينار الى تراجع قيمته الى (دينار = 3.2169 دولار) وهو السعر الرسمي الذي استمر لحين حرب الخليج .
- في اواخر عام 1989 سجل سعر السوق السوداء (1.86دينار = للدولار الواحد) .
- عام 1991 بعد حرب الخليج وفرض الحصار الاقتصادي، فقد ظهر اصدار عملات ورقية ذات نوعية رديئة، وبالنظر لإفراط الحكومة بطبع الاوراق المالية الجديدة، فقد انخفضت قيمة الدينار بشكل سريع إذ بلغت في اواخر عام 1995 (3000 دينار = للدولار الواحد).

3-2 البنك المركزي: المهام والادوات التقليدية والأدوات النوعية:

يدعى البنك المركزي (بنك البنوك) لأنه يحصر أحياناً معاملاته بالبنوك التجارية فقط دون الأفراد.[1] ولكي يتمكن البنك المركزي من مهمته الرئيسة في الرقابة على عرض النقد خدمة للصالح العام ، فقد تناط به المهام الآتية: (Syed Ali, 2019: 169)

اولاً: أدارة الأحتفاظ بالأحتياطيات النقدية للبنوك التجارية: الأساس في رقابة البنك المركزي على المصارف لتجارية يكمن في التحكم في أحتياطياتها النقدية، بمعنى الرقابة على عرض النقد والتحكم فيه بشكل يخدم المصلحة العامة (Sayyid Ali, 1976: 27) وتتلخص آلية عمل السياسة النقديّة بمجموعة من الأدوات التقليدية والأدوات النوعية التي يوظفها البنك المركزي ومن عبرها يقوم بالتأثير والسيطرة على عرض النقد وإدارة حجم الائتمان الممنوح وشروطه، فضلاً

[1] الا إنّ ذلك ليس عاماً، فهناك بنوك مركزية تتعامل مع الأفراد أيضاً كما هو الحال بالنسبة لبنك فرنسا وللبنوك المركزية في إستراليا والباكستان.

عن أحتفاظ البنوك بنسبة سيولة عالية تفوق النسبة الإلزامية من البنك المركزي[1] ، وتنقسم الأدوات التقليدية على ثلاث أدوات هي (Al-Wazani and Al-Rifai, 2017: 233)

1. **آلية سعر إعادة الخصم**: وهذه الأداة تُعد من أقدم استعمالات السياسة النقديّة، أذ تمثل سعر الفائدة على الأموال التي يُقرضّها البنك المركزي للبنوك التجارية وقدظهرت في القرن التاسع عشر، إلى الثلاثينات من القرن العشرين حيث ظهور سياسة السوق المفتوحة، بعد ان فقدت سياسة سعر إعادة الخصم أهميتها (Abdul Khaleq and Karim, 1994: 189) ،ان آلية أستعمال هذه الأداة هي: في الركود يقوم البنك المركزي بي تخفيض سعر الفائد(تخفيض سعر الخصم) مما يحفز المصارف على الأقتراض منه، فتزداد الأموال المتاحة لأقراض الأفراد بأسعار بأسعار مُتَدَنّية، فهنا يزيد عرض النقد بهدف زيادة الطلب لأنعاش الأقتصاد. وفي مكافحة التضخم يرفع سعر الخصم ليقل الطلب على النقود.
2. **عمليات السوق المفتوحة**: وهي من أكثر الأدوات فاعلية في الدول المتقدمة، لكونها تمتلك أسواق مال متطورة. أذ يدخل البنك المركزي في سوق المال بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية أو للسندات الحكومية.
3. **سياسة نسبة الإحتياطيات:** هو ان يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة تلتزم المصارف التجارية بالاحتفاظ بها كأحتياطيات، وفي الزمت تعليمات البنك المركزي العراقي بنسبة (15% من الودائع الجارية للعملاء، 13% من العملات الاجنبية، و 10% من ودائع التوفيرالثابتة بالدينار العراقي). يُعد إحتياطي العملة غطاء للعملة المحلية وحاميها، أي إ نه يُغطي في الأقل العملّة لدى المواطنين والمصارف التي تُعد مضمونة بالإحتياطي، وهذا الغطاء يُحافظ على قيمةِ العملّة ويضمن إستقرارها (Idan and Kazem, 2022: 25) .وبحسب تعريف صندوق النقد الدولي تتكون الأحتياطيات من اربعة عناصر هي: (Al-Sherbini, 2018: 1)
   - **أ.** العملات الأجنبية التي هي تحت تصرف البنك المركزي.
   - **ب.** حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights (SDR) التي تملكها الدولة لدى صندوق النقد الدولي
   - **ج.** الذهب الذي يتم الاحتفاظ بجزء كبير منه لدى البنوك المركزية في الدول الكبرى ومصارف عالمية رصينة.
   - **د.** صافي موقف الدولة لدى صندوق النقد والمؤسسات الأ خرى المشابهة.

ثانياً: أصدار العملة: اضحى البنك المركزي في أغلب البلدان المحتكر الوحيد لأصدار العملة، وبذلك أصبح البنك المركزي يستطيع القيام برقابة فعالة على العملة بالتداول لدى الجمهور، ومقدار ما يرغب فيه من العملة لأغراض المعاملات والأحتياطيات و التداول.

ثالثاً: العمل كوكيل مالي للحكومة: وذلك بالأحتفاظ بالودائع الحكومية لديه، ونقل الاموال النقدية الحكومية من منطقة لأخرى داخل البلاد، وإلى الخارج ومنه لداخل القطر. والبيع والشراء لحساب الحكومة جميع الاوراق المالية المتعلقة بها

[1] الزم تعليمات البنك المركزي العراقي بالنسب الآتية: 15% من الودائع الجارية للعملاء، 13% من العملات الاجنبية، و 10% من ودائع التوفيرالثابتة بالدينار العراقي، وقد تتغير في الاوضاع التضخمية والركودية بين الزيادة والنقصان.

مباشرة، فضلاً عن أصدار السندات الحكومية وتسويقها. ودفع الاستحقاقات والتعويضات والفوائد الناتجة عن التزامات الحكومة. (Sayed Ali ، 2019: 171)

أما الادوات النوعية فهي تلك الأدوات التي تُستعمل بهدف معالجة الأختلالات الإقتصادية والمشاكل (نقدية ومالية). بهدف السيطرة على حجم النقد وله عدة صور تختلف باختلاف هذه البلدان بسبب تباين الظروف التي عمل في ظلها كل بنك والنمط الأقتصادي السائد، مثل الرقابة على الأرصدة الأجنبية والرقابة على الأئتمان.

ويرى الباحث هنا إنّ الآليات التقليدية غير ملائمة وضئيلة التأثير في الأقتصاد العراقي مع تراكم كتلة نقدية ضخمة خارج القطاع المصرفي، وذلك واضح في القوائم المالية عبر القراءة الاولية لموجودات المركز المالي للبنك المركزي والمصارف التجارية الخاصة. أذ تبلغ الكتلة النقدية المصدرة للتداول قرابة (88 ترليون دينار عراقي) وغالبيتها هي لدى الجمهور وخارج السيطرة، وجزء قليل منها لدى البنوك التجارية، والاحتياطيات الاجنبية ينبغي ان تكون تحت تصرف البنك المركزي ويستخدمها عند الضرورة (البنك المركزي غير مطلق اليد بذلك)، ولهذا يتطلب العمل بآليات نوعية نقدية وأقتصادية ومالية وتشريعات وممارسات تنهض بها الحكومة لأعادة التوازن والسيطرة على الكتلة النقدية المصدرة (بكميات ضخمة)، ولابأس من تفعيل الإتفاقيات الدولية لتحقيق هذا الهدف.

3-3 مفهوم عرض النقد[1]:

يتكون عرض النقود (او المخزون النقدي) من العملة ، التي يحتفظ بها الجمهور في وقت معين بالتداول، خارج النظام المصرفي ، فضلاً عن **الودائع الجارية** لدى المصارف التجارية،(أصول المودعين التي يمكن الوصول إليها بسهولة في دفاتر المؤسسات المالية) وهي تختلف نسبة كل من هذين العنصرين المكونين لعرض النقد من بلدٍ لآخر بحسب طبيعة التطور الإقتصادي الذي يمر به البلد , وفي الاقتصاد الكلي، يشير عرض النقود إلى إجمالي حجم الأموال التي يحتفظ بها الجمهور في وقت معين.

هناك تعاريفات متعددة للـ(النقد)، و تشمل العملة المتداولة (النقد المادي) والودائع تحت الطلب (أصول المودعين التي يمكن الوصول إليها بسهولة في دفاتر المؤسسات المالية). (Karl, 2022, 527) و يقصد به مجموع وسائل الدفع المتداولة لتسوية المعاملات المالية في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة (Al-Obaidi, 2002: 66) ، هناك عدة معايير قياسية للعرض النقدي، مصنفة إلى المجاميع النقدية بالمفهوم الضيق والمجاميع النقدية بالمفهوم الواسع . وتشمل **المقاييس بالمفهوم الضيق:** فقط الأصول الأكثر سيولة، أو هي تلك الأكثر سهولة عند أستعمالها للإنفاق (العملة، والودائع القابلة للتحقق) التي تتأثر بشكل مباشر وتسيطر عليها السياسة النقدية. (BGF, 2015:2) أما **بالمفهوم الواسع** فهي الأنواع الأقل سيولة من الأصول (شهادات الإيداع، وما إلى ذلك)، فهي الأوسع نطاقا أقل ارتباطا بإجراءات السياسة النقدية. (Mayer & Aliber, 1996: 594)

---

[1] هناك فرق بين عرض النقد والقاعدة النقدية : فعرض النقد هو تداولها في الإقتصاد(خارج الجهاز المصرفي)، والودائع في المصارف التجارية. أما القاعدة النقدية : فهي مجموع النقود التي أصدرها البنك المركزي وهي على نوعين -ورقية ومعدنية- (Al-Wazani and Al-Rifai, 2017: 216)

4-3 دوافع الطلب على النقود:

يرى الاقتصادي المعروف (كنز) أن الطلب على النقود له ثلاثة دوافع هي: (Syed Ali, 2017: 138)

اولاً: دافع المعاملات: لتمويل المشتريات اليومية، فالنقد نحتاج اليه لمواجهة النفقات اليومية ، ويعتمد على أنفاق الأفراد وحجم دخله.

ثانياً: دافع الإحتياط: الإحتفاظ بالنقد لغرض كواجهة الطوارئ غير المتوقعة التي تتطلب إنفاقاً نقدياً، و الأستفادة من أية فرصة سانحة للقيام بأي مشتريات ذات نفع، وكذلك لمواجهة أي التزامات مالية محددة واجبة الدفع في المستقبل.

ثالثاً دافع المضاربة: وهي أرصدة لاينوي أصحابها إنفاقها عادةً، أذ يرى الإقتصادي العالمي (Keynes) إنها تتأثر بسعر الفائدة، ويتم الأحتفاظ بها لحين توافر فرص الأقراض أو الإستثمار أو عندما يكون سعر الفائدة والربح مرتفعين، ويفضلون الأحتفاظ بالنقود بدلاً من إغراضّها في حال الفائدة السائدة منخفضة وغير مجزية، فضلاً عن الفائدة تكون غير مجزية مهما أرتفعت عندما يضرب التضخم الجامح.

4- قاعدة الذهب، نسبة السيولة المصرفية ونسبة الإحتياطي النقدي :

1-4 : قاعدة الذهب:

هو نظام مالي عالمي يُستعمل فيه الذهب كقاعدةٍ لتحديدِ قيمة العُملات الورقيّة للبلدان، والبلد الذي يتبنّى هذا النظام تحويل أي عملّة لديهِ إلى ذهبٍ بعدما يوافق على اعتماد أسعار ثابتة لبيع وشراء الذهب بالنسبة إلى عملته (Mustafa, 2002: 2) ، وأول بلد تبنى قاعدة الذهب هو المملكة المتحدة عام 1821م، ثم تبعتها بعد ذلك الدول الغربية، وتكمن فوائد قاعدة الذهب في أنها تكبحُ جموح التضخم، وتقلل الإنفاق الحكومي، فضلاً عن ثبات أسعار العملات فيما بين الدول التي تتبعه كنظام لتقييم، ثم تناقص دور الذهب في سبعينيات القرن العشرين بعد الكساد العالمي (Najafi, 1977: 144).

لذلك بعض الدول سَعّت إلى إستعمال عُملتها المحلية لتسوية تبادلاتها التجارية تجنبا لمخاطر تقلبات سعر صرف الدولار أو استخدام عملات أخرى غير العملة الأميركية.

ومؤخرا، أعلنت الخارجية الروسية، أن إصدار عملة خاصة بتجمع "بريكس" سيكون قريباً، كما تمت الدعوة بقوة للعودة إلى الذهب باعتباره غطاء نقدياً للعملات المحلية، بحثا عن استقرار العملات وتفاديا للتضخم الناتج عن تخفيض قيمة العملات https://ar.wikipedia.org/wiki .

2-4 : نسبة السيولة:

تشير السيولة إلى السرعة والسهولة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى نقد، ويُعد الذهب أصلاً سائلاً نسبياً لانه يتحول إلى نقد بسرعة ودون خسائر (Ross, at all, 2017:25) هي مفهوم يعبر عن العلاقة بين النقد والموجودات سريعة التحول إلى نقد وبين الآلتزامات المطلوب الوفاء بها بتاريخ الاستحقاق؛ وقدرة المصارف على إقراض باقي المؤسسات المالية لتدعيم إصدار أسهم جديدة وبأسعار مناسبة، (Koch, McDonald, 2000:552) (Hmann, Nikolaou, 2009:10)، تُعد نسبة السيولة أحد أهم النسب المالية في تقييم المركز المالي للمصارف ؛ أذ إنّ

حجم السيولة يتم تحديده من قبل البنك المركزي , فإنَّ أرتفاع النسبة أو أنخفاضها عن مستواها المحدد يكون مؤشراً سلبياً على عدم قدرة المصارف التجارية في توظيفها للآستثمار وبالتالي عدم تحقيق الربحية (Al-Ameed:19) (Saeed: 71, 2013)) (Al-Karawi, Bilal Nouri, 2009, :19) وتسمى نسبة التداول وتشير هذه النسبة لقياس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المستحقة ومكوناتها, وتتألف هذه النسبة من الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة, والتي تُعد من أكثر النسب موضوعية في الآستخدام لتقييم كفاية السيولة وتكون أما موجودات نقدية أوفي حكم النقدية (Hindi: 175, 2011) وتحتسب هذه النسبة بالمعادلة الآتية :

نسبة السيولة = (الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة) × 100

نصت المادة (21) فقرة (أولا) من قانون المصارف رقم (56) لسنة 2004 على كل مصرف عامل في العراق إن يحتفظ بنسبة سيولة صافية يومية لديه يحددها البنك المركزي العراقي بالعملات كافة بعد تحويلها إلى الدينار العراقي تحتسب النسبة على أساس قسمة (مجموع الموجودات المتداولة / مجموع المطلوبات المتداولة) ×100**%** في المصارف التجارية العراقية على أن لاتقل عن (30%)، بعد ترجيحها بأوزان الترجيح الخاصة بها على أن يستثنى من هذه الموجودات الاحتياطي الالزامي المودع لدى البنك المركزي العراقي , كما تضمنت نفس المادة فقرة (ثانياً) يمكن تسييل عناصر بسط ومقام النسبة أسبوعياً أو فصلياً دون أن يتعرض المصرف لآي خسائر, على أن تستبعد المبالغ المرهونة رهناً تأمينياً والحسابات المجمدة والمحجوزة لقاء فتح أعتمادات مستندية والفوائد المتحققة وغير المستحقة القبض خلال المدة التي تحتسب بها (Iraqi Gazette: No. 4172, 2011).

3-4 نسبة الاحتياطي النقدي:

وتشير هذه النسبة إلى إحتفاظ المصارف التجارية بنسبة من النقود كوديعة لدى البنك المركزي من قيمة المبالغ المتوفرة لديها وبدون فائدة (Rahma: 26, 2009) وكلما زادت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني زادت مقدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته المترتبه عليه , (322,2013:Younes) وكلما إنخفضت هذه النسبة شكلت حالة من العجز في السيولة ؛ لذا فإنّ البنك المركزي يفرض على المصارف سعر فائدة حتى يتم تصحيح العجز وتبقى نسبة من الاحتياطي كوديعة لدى المصرف وحسب نوع الوديعة (Hempel:1999, 242) . وتحتسب هذه النسبة بالمعادلة التالية:-

$$\text{الاحتياطي النقدي} = \frac{\text{نقد بالصندوق + نقد لدى المصرف المركزي والمصارف الاخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها الاخرى}} \times 100$$

يرى الباحث، أن العراق مازال يستعمل قاعدة الذهب، إلى جانب الدولار الأمريكي والعملات العالمية الأخرى كأحتياطيات عملة، وإنّ موجودات البنك المركزي العراقي من ضمنها الذهب، أذ بلغ 138 طن في نهاية عام 2023 ، وإنّ دافع المضاربة هو الفاعل في الحالة العراقية أكثر من الدوافع الأخرى، فضلاً عن أن الكتلة النقدية المصدرة ضخمة

جداً، وغير متاحة ومدخرة خارج الجهاز المصرفي، (مادامت غير قابلة للتلف أو الاستبدال) فضلاً عن كونها مستودع للقيمة، هذا اذا افترضنا أنها لم تهرب لخارج القطر عبر المنافذ الحدودية غير الرسمية وبشكلٍ خاص عبر الاقليم (وهذه الحالة تؤشر خللاً في السيادة وإضراراً متعمداً بالاقتصاد العراقي)، ينبغي تضافر الجهود للحد منها والقضاء عليها، بأسرع وقت ممكن، لوقف استنزاف موراد العراق، والبناء من جديد على أسس رصينة.

5- التطبيقي:

تم إحصاء إحتياطي الذهب العراقي، للفترة من عام 2016 (السنة التي صار بها العراق مُلزَماً بتطبيق معايير المحاسبة الدولية) لغاية عام 2022 (السنة التي تتيسر فيها القوائم المالية المُعلّنة على المُوقع الرسمّي للبنك المركزي لغاية أعداد هذا البحث) واحتساب نسبة التغير باعتماد 2016 كسنة أساس لكونها السنة التي بدأ بها تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكما هو واضح في الجدول (1)، حيث تم أحتساب التغير على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التغير}(\%) = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{سنة الأساس (2016)}}{\text{سنة الأساس (2016)}} \times 100$$

لنأخذ السنة الأخيرة 2022 ونلاحظ نسبة التغير فيها في التطبيق أدناه:

$$\text{نسبة التغير}(\%) = \frac{11020655 - 3957959}{3957959} \times 100 = \boxed{\%178.44}$$

من الإيضاح رقم (3) في القوائم المالية للبنك المركزي العراقي للفترة من 2016 ولغاية 31 /12/ 2022 يمكن ان نستخرج البيانات الآتية، وأيجاد نسبة التغيير عن كل سنة بأعتماد سنة 2016 كسنة أساس لكونها السنة التي أُعتمدت فيها المعايير الدولية وأصبحت ملزمةً تشريعاً على الكيانات العاملة في الإقتصاد العراقي،

الجدول (1) أحتياطي الذهب العراق ومكان تواجده ، وأحتساب نسب التغير بأعتبار 2016 هي سنة الأساس

التفاصيل	2016 مليون دينار	2017 مليون دينار	نسبة التغير %	2018 مليون دينار	نسبة التغير %	2019 مليون دينار	نسبة التغير %	2020 مليون دينار	نسبة التغير %	2021 مليون دينار	نسبة التغير %	2022 مليون دينار	نسبة التغير %
أحتياطي في خزينة البنك المركزي العراق	188,246	210,917	12.04	208,149	10.57	247,346	31.40	376,765	100.15	362,620	92.63	361,076	91.81
أحتياطي ذهب مودع في الخارج	3,768,265	4,222,088	12.04	4,480,853	18.91	5,324,651	41.30	8,110,661	115.24	7,806,152	107.16	10,656,802	182.80
مسكوكات في خزينة البنك المركزي	1,448	1,622	12.02	1,601	10.57	1,902	31.35	2,897	100.07	2,788	92.54	2,777	91.78
المجموع	3,957,959	4,434,627	12.04	4,690,603	18.51	5,573,899	40.83	8,490,323	114.51	8,171,560	106.46	11,020,655	178.44

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى القوائم المالية للبنك المركزي العراقي للفترة من 2016 ولغاية 31 /12/ 2022 في الإضاح رقم (3)

يلاحظ ان نسبة التغير وفقاً للمعايير هي عالية بالقياس الى سنة الأساس 2016 أذ بلغت في نهاية عام 2022 ما يقارب **% 178.44** .كما هو واضح في الجدول (1) أعلاه. ومن مراجعته يلاحظ ايضاً ان احتياطي الذهب ينقسم على ثلاث فقرات رئيسة هي :

- أحتياطي الذهب في خزينة البنك المركزي العراقي،
- أحتياطي الذهب في الخارج،
- مسكوكات في خزينة البنك المركز

إنّ أعلى كميةً وقيمةً مُعلّنة من أحتياطي الذهب، هي الذهب الموجود خارج البنك المركزي العراقي، إذ يتفوق على الأحتياطي في خزينة البنك المركزي العراقي البالغ (361,076) مليار دينار بعنوان احتياطي ذهب في خزينة البنك المركزي العراقي كما مفصح عنه في الإيضاح رقم (3) من القوائم المالية للبنك المركزي في 31/ 12/ 2022 ، ومسكوكات ذهبية في خزينة البنك المركزي تبلغ (2.777 مليار دينار)، أذ تبلُغان مجتمعتين ما قيمته (363,853) مليون دينار، في حين يبلغ أحتياطي ذهب مودع في الخارج ما قيمته (10,656,802) مليون دينار عن . وهو ما يعادل اكثر من 30 مرّة مما موجود في خزينة البنك المركزي العراقي.

إنّ القراءة الاولية للقوائم المالية المُعلّنة للبنك المركزي العراقي، في جانب الموجودات من المركز المالي، أظهرت إرتفاعاً واضحاً لأحتياطي الذهب للفترة من 2016 ولغاية آخر مركز مالي كما هو في 31/ 12/ 2022 والمُعلّن على موقع البنك المركزي الرسمي، كما هو واضح في الجدول (2) الآتي:

الجدول (2)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة إحتياطي الذهب	3,958	4,435	4,691	5,574	8,490	8,172	11,021
نسبة التغير على ان سنة الاساس 2016	1.00	12.05	18.52	40.83	114.50	34.86	178.45

الجدول من إعداد الباحث، المصدر القوائم المالية المعلنة في الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي

ويمكن تصويره بالرسم البياني الآتي:

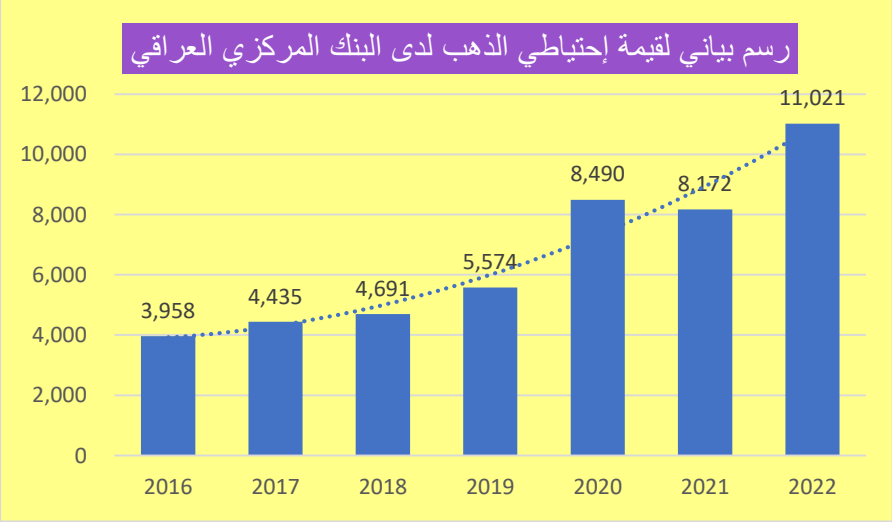

الشكل (1) من إعداد الباحث بالأعتماد على القوائم المالية المنشورة للبنك المركزي العراقي.

من الشكل أعلاه يتبين النمو الواضح لأحتياطي الذهب العراقي والبالغ (**11.021**) ترليون دينار اي ما يعادل **133 طن** من الذهب كما هو في المركز المالي للسنة المنتهية في 31/ 12/ **2022** ، وهو بالترتيب الخامس عربياً والمرتبة ثلاثين

عالمياً، وقد بلغ في نهاية عام 2023 كميته (138.44 طن)، بحسب الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، https://ar.tradingeconomics.com/iraq/gold-reserves

رأي الباحث: إنّ المؤشرات إيجابية من حيث الأحتياطي وغطاء النقد المصدر للتداول، كما هو واضح في الجدول (1) أعلاه، إلا إن نسبة تواجد الذهب في البنك المركزي تعادل (**0.03**) من إجمالي أحتياطي الذهب وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة تواجد الذهب في البنك المركزي} = \frac{\text{أحتياطي في خزينة البنك المركزي العراقي}}{\text{إجمالي أحتياطي الذهب العراق}}$$

$$\text{في خزينة البنك المركزي العراقي } \mathbf{0,03} = \frac{361,071}{11,020,655} =$$

يرى الباحث إنّ هناك نمواً وتطوّراً واضحاً في إحتياطي الذهب كما هو ظاهر في جانب الموجودات من المركز المالي للبنك المركزي، أذ أرتفع من (3,958) ترليون بواقع (30 طن) في عام 2016 ، إلى (11.021) تريليون بواقع (**133 طن**) في 31/ 12/ 2022 كما أظهرته قائمة المركز المالي لعام 2022 ، وهي أخر قائمة مالية معلنة ومنشورة من البنك المركزي العراقي. وقد تم أثبات إحتياطي الذهب **بالقيمة العادلة**، على أساس **سعر الإغلاق في سوق لندن للذهب** كما في 31/ 12/ 2022. وفي أعلان صندوق النقد الدولي في 12/31/ 2023 ارتفع احتياطي العراق الى(**138 طن**) (tradingeconomics.com)،

مع ملحوظة أظهرها تحليل القوائم المالية لسنة 2022، إن الذهب الموجود خارج خزينة البنك المركزي يعادل (**97%**) من إجمالي احتياطي الذهب العراقي، مقابل (**3%**) في خزينة البنك المركزي العراقي. هنا يثار سؤال مهم هو: ما مدى سيطرة ومراقبة البنك المركزي العراقي على هذه النسبة العالية من الذهب الموجود خارج خزينة البنك المركزي ؟ وهل هناك تحوط اتجاه التغيرات الإقتصادية والسياسية للمحافظة على ماموجود من ذهب خارج خزينة البنك المركزي؟ وهذا السؤال بحاجة إلى إجابة من المختصّي البنك المركزي العراقي ومسؤوليه.

والآن ماذا عن **النقد وأرصدته لدى البنوك المركزية** وهو العنصر الثاني في جانب الموجودات الظاهر في المركز المالي للبنك المركزي العراقي، أذ نبدأ بالجدول (2) أدناه:

وفي الجدول (2) وضعت المفاهيم ذات المضامين المهمة في أبراز الظاهرة النقدية في المركز المالي للبنك المركزي. وقد تم تحليل النقد إلى (18) فقرة تفصيلية، ولبيان كيفية توزيع أحتياطي النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية في العالم ومكان تواجدها ودرجة تركيزها وقياس نسبة التغير فيها، تم إعداد الجدول (2) أدناه:

الجدول (2) أحتياطي النقد والارصدة لدى البنوك المركزية ومكان تواجده ، وأحتساب نسب التغير بأعتبار 2016 هي سنة الأساس

التفاصيل	2016 مليون دينار	2017 مليون دينار	نسبة التغير %	2018 مليون دينار	نسبة التغير %	2019 مليون دينار	نسبة التغير %	2020 مليون دينار	نسبة التغير %	2021 مليون دينار	نسبة التغير %	2022 مليون دينار	نسبة التغير %
نقد في الصندوق	2,425,889	1,833,953	(24)	2,452,932	1	1,162,482	(52)	4,887,469	101	2,718,978	12	1,685,277	(31)
مخصص لخسائر النقد في الصندوق لدى فرع الموصل	(98,418)	(98,418)	0										
حساب وديعة لدى بنك الاحتياطي الفدرالي (نيويورك)	3,725,075	3,983,101	7	3,249,388	(13)	2,732,193	(27)	1,763,724	(53)	0	(100)	0	(100)
حساب جاري لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك	2,520	2,484	(1)	1,308	(48)	9,797	289	90,632	3,497	4,777,069	189,466	3,048	21
حساب الاستثمار الليلي لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك												7,831,595	
حساب جاري لدى بنك الامارات العربية المتحدة المركزي	1,197	1,202	0	1,216	2	1,239	4	1,526	27	1,526	27	1,526	27
حساب جاري لدى بنك فرنسا	355	985	177	86	(76)	282	(21)	426	20	427	20	1,233,366	347,327
حساب ودائع لدى بنك فرنسا	597,661	605,367	1	656,048	10	3,155,889	428	6,119,440	924	6,037,653	910	10,011,249	1,575
حساب جاري لدى بنك انكلترا	11	195	1,673	36	227	269	2,345	1,068	9,609	1,672	15,100	542	4,827
حساب ودائع لدى بنك انكلترا						745,371		199,269	(73)			3,134,586	
حساب جاري لدى بنك الاحتياطي الاسترالي	136	145	7	130	(4)	274	101	367	170	342		161	18
حساب ودائع لدى بنك الاحتياطي الاسترالي	1,172,795	1,289,001	10	1,181,996	1	600,233	(49)	809,542	(31)				
حساب جاري لدى بنك هولندا	211	487	131	345	64	434	106	631	199				
حساب جاري لدى بنك ايطاليا													
حساب محجوز من قبل بنك ايطاليا	37,070	42,393	14	40,673	10	39,754	7	53,131	43	0		0	
مخصص الحساب المحجوز لدى بنك ايطاليا		(42,393)											
حساب جاري لدى بنك الشعب الصيني				407		122		537		341		436	
مخصص الخسائر الائتمانية				(40,673)		(39,754)		(53,131)					
	7,864,502	7,618,502	1,995	7,543,892	173	8,408,585	3,132	13,874,631	14,434	13,538,008	205,436	23,901,786	353,666

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى القوائم المالية للبنك المركزي العراقي للفترة من 2016 ولغاية 31 /12/ 2022

يلاحظ ان ارصدة النقد في البنوك المركزية الخارجية هي اعلى بكثير مما موجود في البنك المركزي العراقي وتركيزها في(فرنسا ، نيويورك، و أنكلترا) على التوالي.

من الجدول(2) يتضح إن عنصر النقد وأرصدته في البنوك المركزية الظاهر في الجانب المدين من المركز المالي قد تم تحليله إلى **(18) فقرة** عبر فترة البحث من 2016 ولغاية 31/ 12/ 2022، تبدأ بالنقد في الصندوق، وتنتهي بـ(مخصص الخسائر الائتمانية)، وإنّ نسبة تغير النقد في الصندوق تتجه بأتجاه سلبي ينتهي بما نسبته **سالب (31%)**، اذا ما اعتمدت 2016 كسنة اساس.

يرى الباحث: إنّ نسبة تواجد النقد في الصندوق إلى اجمالي النقد في البنوك المركزية الأخرى تساوي فقط **7%** من اجمالي النقد في البنوك المركزية في سنة 2022 ، وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة تواجد النقد في الصندوق إلى اجمالي النقد في البنوك المركزية} = \frac{\text{نقد في الصندوق}}{\text{نقد في البنوك المركزية}} = \frac{1,685,277}{23,901,786} = \mathbf{0,07}$$

يلاحظ من الجدول (2) والمعادلة أعلاه، ان النقد في صندوق البنك المركزي العراقي يعادل **7%** من مجموع النقد لدى البنوك المركزية العالمية في حين الأخير يعادل ما نسبته **93**% منه، لعام 2022، أذ كان عام 2016 بالنسبة **31%** في الصندوق، ولدى البنوك المركزية **69%.** وستكون النسبة أدنى بكثير فيما لو تمت أضافة النقد لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى إلى مقام المعادلة أعلاه، وهذا يشير إلى ضخامة الكتلة النقدية المصدرة، وخلق فجوة كبيرة في عدالة توزيعها بين داخل البنك المركزي العراقي وخارجه.

وبمقابل تلك الموجودات من المركز المالي للبنك المركزي العراقي، كان في جانب المطلوبات النقد المصدر الذي أرتفع من (45,232) مليون دينار عام 2016 إلى (87,562) مليون دينار في 12/31/ 2022 بنسبة تغير بلغت(93.58).

ومن القراءة الأولية للرسم البياني نلاحظ ارتفاع المنحنى البياني **للنقد المصدر للتداول** في جانب المطلوبات من قائمة المركز المالي للبنك المركزي، خلال فترة البحث الممتدة من 2016 ولغاية 31/ 12/ 2022، وكما هو واضح في الجدول(3) :

الجدول (4)

يبين كمية المبالغ المصدرة للتداول ونسبة التغير فيها باعتبار 2016 كسنة أساس

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبالغ بـ(ترليون دينار)	45,232	44,237	44,264	51,834	66,031	76,562	87,562
نسبة التغير على ان سنة الاساس 2016	0.00	-2.20	-2.14	14.60	45.98	69.27	93.58

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى القوائم المالية للبنك المركزي العراقي للفترة من 2016 ولغاية 31 /12/ 2022

ويمكن تصويره بالرسم البياني الآتي:

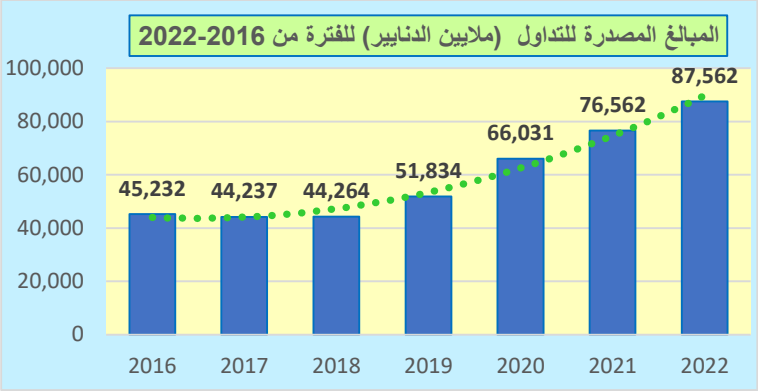

الشكل (2) من إعداد الباحث بالأعتماد عن القوائم المالية المنشورة للبنك المركزي العراقي. للفترة من 2016 – 2022

و إنّ النقد المصدر للتداول في جانب المطلوبات من المركز المالي، قد أرتفع من (45,232) مليون دينار في 2016 إلى ان بلغ (87,562) مليون دينار في قائمة المركز المالي كما هي في 31/ 12/ 2022. يشير هذا الرقم إلى كتلة نقدية ضخمة طرحت للتداول مع بطئ شديد في دورانه، وتمركزه خارج البنك المركزي، وكما هو واضح من الجدول (4) والشكل (2) أعلاه، وبالرجوع إلى نسبة التغيير التي طرأت على كمية النقد المصدر للفترة ذاتها، إذ يبدو الكيرف البياني مرتفع جداً اذا ما اعتمدت 2016 كسنة أساس، وقد بلغت نسبة التغيير (93.58)، كما هو واضح في الشكل (3)، أدناه:

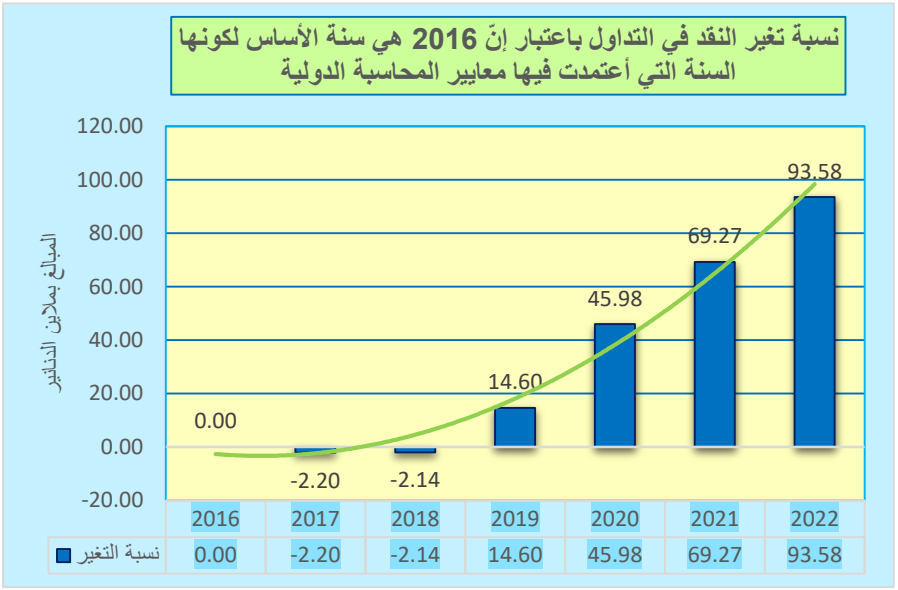

الشكل (3) من إعداد الباحث بالأعتماد عن القوائم المالية المنشورة للبنك المركزي العراقي. للفترة من 2016 – 2022

ويرى الباحث: على الرغم من إن هناك غطاءً للعملة المحلية في جانب الموجودات من المركز المالي للبنك المركزي العراقي، إلا إنّ الكتلة النقدية المصدّرة للتداول في جانب المطلوبات هي ضخمة أيضاً ويصعب رقابتها والسيطرة عليها او التحكم بها بوصفها أداة في تقليص الفجوة بين سعر الصرف المُعلّن من البنك المركزي وسعر الدولار في السوق المحلي المنافس للبنك المركزي، هذا من جانب ومن جانب آخر لا أرى ان هناك معنىً صحيحاً للسوق الموازية في سعر الصرف، لكون الدولار فيها

مصدره البنك المركزي العراقي ذاته، ولم يأتِ من نشاط يقوم به الأفراد المحليون والمغتربون، أو تأتي به الشركات عند قيامها بانشطتها الإقتصادية، او يبعث به المغتربون العراقيون، أو تأتي به السياحة في بلاد الرافدين. لذا فلا معنى للسوق الموازي.

وكان من أهداف البحث إبراز مدى مساهمة سياسات إدارة السيولة للبنك المركزي و محاولاته لتعزيز الإستقرار المالي في العراق للفترة (من 2016 إلى 2022) ومن خلال تحليل فجوة السيولة للموجودات والمطلوبات للحفاظ على الإستقرار النقدي. توصل هذه البحث إلى أن السيولة المصرفية جرت فيها تغيرات نتيجةً لإرتباطها بالعوائد النفطية، أذ شهدت فترة الدراسة فائضاً هيكليا لم يتم التحكم فيه باستعمال سياسة ضبط دقيقة، وذلك نتيجة التخبط الحكومة و التدخل بالسياسات المالية والنقدية، كما شهدت مرحلة تحول فيها الفائض إلى عجز عقب تدهور أسعار النفط في منتصف عام 2014، وفيما بعد الحرب على داعش – التي استنزفت الموارد- فضلاً عن عام 2020، زادت أزمة (COVID-19) من حِدَّة عجز السيولة، وتبين عبرها أن كفاية رأس المال لهما أثر إيجابي على السيولة، ومؤشر الأزمة المصرفية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كان لها أثر سلبي على السيولة.

6- الأستنتاجات والتوصيات

6-1 الإستنتاجات:

أ. على الرغم من إنّ البنك المركزي تتم مراجعة حساباته من قبل إحدى شركات المحاسبة (Big Four) ألا وهي شركة ارنست ويونغ Ernst & Young (EY) . و يُعَد هذا مؤشراً إيجابياً يُحسب للبنك المركزي، فضلاً عن موثقية التقارير المالية التي يعدّها البنك المركزي العراقي وفيها يتحقق التمثيلٌ صادق (وهو أحد أهم الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية)، إلا إنّ هناك تأثيراً للسياسة النقدية عززت الفجوة بين سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي، وقد القت بظلالها على القوائم المالية، وبشكل خاص على هيكل الموجودات والنقد المصدر للتداول في المركز المالي للبنك المركزي العراقي،

ب. قد ظهر ذلك واضحاً من خلال تحليل عناصر الموجودات وتمركز توزيعها على البنوك المركزية (فرنسا، نيويورك، و أنكلترا)، عبر الكيرف الصاعد للأحتياطي النقدي وتناسبه طردياً مع النقد المصدر للتداول دون مراعاة الضرر الناتج من ضخامة الكتلة النقدية وطرحها للتداول في الإقتصاد العراقي، مع محدودية الناتج المحلي من السلع والخدمات-اذا ماتم استبعاد النفط- المصدر الرئيسي للأحتياطي النقدي.

ج. اسعار الفائدة، والاحتياطي القانوني منخفضتان نسبياً، غير منسجمتان مع ضخامة النقد المصدر للتداول وغير المودع لدى البنوك.

د. إنّ مورد العراق من العملة الأجنبية هو الدولار الأمريكي، وإن الدينار العراقي مرتبط أرتبطاً ثنائياً صارماً بالدولار الأمريكي لكون مصدر العملة الاجنبية المرتبطة بما يعرف عالمياً (البترو- دولار)، والدولار الأمريكي هو الغالب في أحتياطيات الدول أذ يبلغ 65% في أغلب البلدان وفي العراق نسبتها اعلى بكثير. لأعتماده في التجارته الدولية.

هـ. طبقاً للمعايير يُعد العراق من الدول عالية الإحتياطي ، إن تغطية الإحتياطي (بالعملة الأجنبية) بالمعروض النقدي (للعملة المحلية) يكون بحدود (170%) بحسب معطيات المركز المالي للبنك المركزي لعام 2022.

وقد زاد الإحتياطي من الذهب بما يعادل 5 طن خلال العام 2023. وغالبيته أحتياطي، بما يعادل(10.657) ترليون دينار هو خارج البنك المركزي،[1]

و. ما يزال البنك المركزي يحتفظ بالذهب كجزء من إدارة الأحتياطي الأجنبي ولا يوجد نية في الوقت الحالي لأستبعاده.

ز. إن (97%) من إحتياطي ذهب العراق موجود خارج خزينة البنك المركزي مقابل (3%) من إجمالي أحتياطي الذهب العراقي موجود في خزينة البنك المركزي العراقي.

ح. فضلاً عن إرتفاع المنحنى البياني لإحتياطي الذهب من (3,627,247) مليون دينار، إلى(11,020,655) مليون دينار للمدة من (2016- 2022) قرابة (138) طن من الذهب، عام 2023 بعد ان كان (30 طن) في عام 2016، (tradingeconomics.com) ، فضلاً عن إرتفاع أجمالي موجوداته من (76,544,213) مليون دينار إلى (205,746,073) مليون دينار عن الفترة ذاتها.

ط. هناك مؤشر سلبي ظهر واضحاً في القوائم المالية للبنك المركزي، ساهم بشكل فاعل بأرتفاع الأسعار والضغط بأتجاه التضخم، وساهم في إرتفاع اسعار صرف الدولار مقابل الدينار في السوق المحلي، وهو ضخامة النقد المصدر للتداول من قبل البنك المركزي، إذ أصبح (87,561,568) مليون دينار في 31/ 12/ 2022، بعد أن كان (45,231,515) مليون دينار في عام 2016، وبمعدل زيادة (من 10 إلى 11) ترليون دينار سنوياً،

ي. وعلى الرغم استقلالية البنك المركزي عن الدولة، الا إنه غير مُطلّق السيادة لوجود السيطرة الاجنبية على التحكم بموارده واحتياطياته.

2-6 التوصيات:

أ. ضرورة تقليص النقد المصدر للتداول إلى الحد الأدنى، و أن يكون متوازن – مساوي او أقل- من سلة العملات الخارجية(احتياطيات العملة الأجنبية) .

ب. العمل على رفع الفائدة- المنخفض جداً- على حسابات التوفير من 3.5 إلى 10% للمساهمة بسحب الكتلة النقدية من خارج المصارف،

ج. زيادة متطلبات الإحتياطي القانوني من 15% إلى 20%

د. ربط سعر الصرف بسلة عملات رئيسة (اليورو، والاسترليني، والسويسري، والياباني، والصيني) لتخفيف الربط الثنائي الصارم بالدولار الأمريكي.

هـ. تعزيز ثقة المصارف العالمية بالمصارف العراقية، وتعزيز ودعم الدفع الألكتروني دون الدفع النقدي.

و. ضرورة ضبط المنافذ الحدودية وغلق غير الرسمي منها، وبشكل خاص الاقليم للحد من تهريب النفط والعملة الوطنية للخارج، و

[1] يتم أظهار الذهب على سعر الإغلاق في سوق لندن للذهب كما في 31/ 12 ،

ز. تعزيز الرقابة والاجراءت الضرورية للسيطرة على احتياطي الذهب والنقود العراقية والمودعة خارج البنك المركزي العراقي، بما يحفظ للعراق أصوله والتحوط من تأثير التقلبات السياسية المحلية والدولية في المحافظة عليها.

ح. تنفيذ جميع الحوالات الخارجية عبر شركات التحويل المالي العالمية (MoneyGram ، Western Union) مع التأكيد على ضرورة المساهمة الفعالة من قبل البنك المركزي في مراقبة مستوى السيولة في القطاع المصرفي العراقي، و تفعيل القوانين الخاصة والرادعة بمكافحة جرائم غسل الأموال.

ط. تخفيض كمية النقد المحتفظ به في البنوك المركزية العالمية، وبشكل خاص (فرنسا، نيويورك، و أنكلترا)، والتي تبلغ (23,901,786) مليون دينار، لتعزيز السيولة لدى البنك المركزي.

1. **المصادر**

2. Ahmed Rashad El-Sherbiny, (2018), “Towards an Effective Management of Egypt’s International Reserves,” (2018), Policy Brochures Series, Cairo, Issue No. 8, July 2018.
3. Alan Deardorff. "Money supply," Deardorff's Glossary of International Economics.
4. Aliya, Muhammad Bashir (1985). Economic Dictionary (first edition). Arab Foundation for Studies and Publishing.
5. Al-Karawi, Bilal Nouri, (2009), “Assessing banks’ profitability using liquidity indicators- An applied comparative study between Al-Rafidain Bank and Al-Rashid Bank”, Iraqi Journal of Administrative Sciences - College of Administration and Economics, University of Karbala - Volume Six, Issue 24,
6. Al-Sayyid Ali, Abdel Moneim, (1979) “Studies in Money and Critical Theory”, Al-Ani Press, 2nd edition, Al-Jazeera Printing and Publishing, vol. 2, Baghdad - Iraq.
7. Al-Sayyid Ali, Abdel Moneim, (2019) “Introduction to Economics”, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Al-Jazeera Directorate for Printing and Publishing, Part 2, Iraq.
8. Al-Sayyid Ali, Abdel Moneim, 1984. “Introduction to Economics, Al-Mustansiriya University”, Mosul University Press.
9. Al-Wazani Khaled Wassef, and Al-Rifai Ahmed Hussein, (2017) “Principles of Macroeconomics,” Wael Publishing House, Amman, Jordan.
10. Banking Law No. (94) of (2004).
11. Board of Governors of the Federal (BGF), “What is the money supply? Is it important?". Reserve System. December 16, 2015
12. Brigadier General, Ali Abdul-Rida Hamoudi, “Indicators of total prudence and the possibility of early prediction of crises,” General Directorate of Statistics and Research - Central Bank of Iraq, Baghdad - Iraq, 2009.
13. Central Bank of Iraq Law No. (56) of (2004).
14. Companies Law No. (21) of 1997 (amended) for companies of (2004).
15. David, Adeyanju Olanrewaju, Samuel, Olabode Oluwayinka," Liquidity Management and Commercial Banks’ Profitability in Nigeria ", Research Journal of Finance and Accounting , Vol 2, No 7/8, 2012, Redeemer’s University.
16. Gouda Abdel Khaleq, and Karima Karim, (1995), “Basics of Money and Banking”, Cairo.
17. Hani, Mustafa (2001). Dictionary of economic and financial terms.
18. Hassan Al-Najafi (1977) “The Economic Dictionary” - Local Administration Press - Baghdad.
19. Hempel, George H., & Simonson, Donald G., “Bank management text & cases”, john Wiley & sons, inc., New York U.S.A:1999.

20. Hindi, Mounir Ibrahim, “Commercial Bank Management - An Introduction to Decision Making,” third edition, Alexandria - Egypt, 2006.
21. Hmann, Mathias& Nikolaou, Kleopatra," FUNDING LIQUIDITY RISK DEFINITION AND MEASUREMENT", 2009.
22. Iraqi Gazette: Issue (4172, 2011).
23. Karl Brunner, "money supply," The New Palgrave: A Dictionary of Economics, v. 3, p. 527. Decker, Frank; Goodhart, Charles A. E. (2022). "Wilhelm
24. Koch, W., Timothy, & MacDonald, S., Scott “Bank management”, 4th Ed. Dryden press Harcourt college publishers, U.S.A:2000.
25. Raed Mahmoud Aidan and Iman Abdel Rahim Kazem, (2022), “The Impact of Crises on the Adequacy of Iraq’s Foreign Reserves,” Journal of Monetary and Financial Studies, Central Bank of Iraq, Issue 10/February/2022.
26. Rose, S. Peter & Mar Quis, H. Milton," money and capital markets –financial lnstitutions and lnstruments in a global marketplace",th 10, Boston burr ridge il Dubuque, la new yok san francisco st. louis bangkok bogota caracas Kula lumpur lisbon london madrid mexico city Milan,2013.
27. Rose, S. Peter & Mar Quis, H. Milton," money and capital markets –financial lnstitutions and lnstruments in a global marketplace",th 10, Boston burr ridge il Dubuque, la new yok san francisco st. louis bangkok bogota caracas Kula lumpur lisbon london madrid mexico city Milan,2007.
28. Ross, Stephen A., Randolph W. W., Bradford D. J., 2017, “Essentials of corporate finance” California, Bradford D. Jordan, University of Kentucky. Description: Ninth edition. | New York, NY : McGraw-Hill/Irwin, [2017]
29. Saeed, Abdul Salam Lafta, “The Privacy of Banking,” Dar Al-Dhakraa for Publishing and Distribution, first edition, College of Administration and Economics - University of Baghdad, 2013.
30. Salah al-Din Muhammad Amin al-Imam and Ruqayya Abd al-Khadir Shanit al-Khazali, (2017), “Determining the optimal liquidity ratio in Iraqi commercial banks for the period 2005-2013,” Journal of Accounting and Financial Studies, Volume Two, Issue, 41, Chapter 4, 2017. Baghdad.
31. Thomas Mayer, J. S. Duesenberry And R. Z. Aliber, Money, Banking And The Economy, (N. Y. W. W. Norton, 1996) Chs. 9 - 11. No. ISBN, 0393968480, 9780393968484
32. Younis, Youssef Hassan, “Central Banks and their Role in the Economies of Countries,” University Education House for Publishing and Distribution, Alexandria - Egypt, 2013.

33. **المواقع الالكترونية:**
34. البنك المركزي العراقي | البحوث والدراسات (cbi.iq)
35. www.cbi.iq/page/40
36. CBI 2022 Signed Arabic FSs.docx
37. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8#cite_ref-5
38. https://ar.tradingeconomics.com/iraq/gold-reserves
39. احتياطيات الذهب - قائمة البلدان (tradingeconomics.com)